مجلة انساق
للنشر العلمى

مجلة انساق للنشر العلمى

الإصدار الثانى
المجلد (٢) العدد (١)
(١- ٣٣) ٢٠٢٦

الأزمات العالمية كفرص لإعادة توزيع النفوذ: قراءة سياسية مقارنة في إدارة الصدمات الدولية

د/ سليمان بولعيد
(جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - طنجة - المغرب)
تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٦ م

الملخص :

يعالج هذا المقال الأزمات العالمية المعاصرة من منظور سياسي غير نمطي، يقوم على اعتبارها لحظات مفصلية لإعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي، بدل اختزالها في كونها اختلالات ظرفية أو أحداثا طارئة. وينطلق المقال من فرضية مفادها أن الأزمات الصحية والمناخية والطاقية لم تعد تمثل مجرد اختبارات لقدرة الدول على الصمود، بل تحولت إلى آليات بنيوية تعاد من خلالها صياغة موازين القوة، وإعادة ترتيب مواقع الفاعلين الدوليين.

ويعتمد المقال مقاربة تحليلية مقارنة، تجمع بين المنهج البنيوي والمنهج المقارن، من أجل تفكيك العلاقة بين طبيعة الصدمة ونموذج إدارتها، وتأثير ذلك على النفوذ السياسي والاقتصادي للدول. ويبرز المقال أن نتائج الأزمات لا تتحدد بحجم الدولة أو قدراتها المادية فقط، بل بمرونة القرار السياسي، ونجاعة الحكامة، والقدرة على تحويل الصدمة إلى مسار استراتيجي طويل الأمد.

ويتناول المقال نماذج مختلفة لإدارة الأزمات، مميزا بين منطق الاحتواء، ومنطق الاستغلال الظرفي، ومنطق التحول الاستراتيجي، مبرزا أن هذا الأخير هو الأكثر قدرة على إنتاج نفوذ مستدام. كما يناقش المقال دور الأزمات الصحية، وخاصة جائحة كوفيد-١٩، والأزمة المناخية، والأزمات الطاقية، في إعادة تشكيل التحالفات، وتوجيه سلاسل التوريد، وإعادة هندسة مراكز التأثير الدولي.

ويولي المقال اهتماما خاصا بموقع الدول المتوسطة داخل هذه الدينامية، مبرزا أن الأزمات تفتح أمامها هامشا حقيقيا لإعادة التموقع، إذا ما توفرت رؤية استراتيجية واضحة. وفي هذا السياق، يتم استحضار الحالة المغربية كنموذج لدولة متوسطة سعت إلى توظيف الأزمات الطاقية والمناخية لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية:

(الأزمات العالمية؛ إعادة توزيع النفوذ؛ إدارة الصدمات؛ العلاقات الدولية؛ الدول المتوسطة؛ النظام الدولي)

Abstract:

This article examines contemporary global crises through a non-traditional political lens that considers them as critical moments for the redistribution of power within the international system, rather than temporary disruptions or exceptional events. It is based on the assumption that health, climate, and energy crises have evolved into structural mechanisms through which international influence is reconfigured and power relations are reshaped.

The article adopts a comparative analytical approach, combining structural analysis with comparative methods to explore the relationship between the nature of crises and the models adopted to manage them, and how these choices affect states' political and economic influence. It argues that the outcomes of global crises are not determined solely by material capabilities or state size, but rather by decision-making flexibility, governance efficiency, and the ability to transform shocks into long-term strategic trajectories.

The study identifies three main models of crisis management: containment, opportunistic exploitation, and strategic transformation. It demonstrates that the strategic transformation model is the most effective in producing sustainable influence. The article further analyzes major global shocks, including the COVID-19 pandemic, climate change, and energy crises, highlighting their role in reshaping alliances, reorienting supply chains, and reengineering centers of global power.

Special attention is given to the position of middle powers, emphasizing that global crises create real opportunities for these states to reposition themselves within the international system when supported by clear strategic vision. In this regard, Morocco is examined as a case study of a middle power seeking to leverage energy and climate crises to enhance its regional and international standing.

Keywords:

(Global Crises; Power Redistribution; Crisis Management; International Relations; Middle Powers; International System)

المقدمة:

أصبحت الأزمات العالمية إحدى السمات البنيوية للنظام الدولي المعاصر، ولم تعد أحداثا استثنائية أو اختلالات ظرفية سرعان ما يستعيد بعدها النظام توازنه السابق. فقد كشفت التحولات العميقة التي عرفها العالم خلال العقود الأخيرة أن الأزمات، سواء كانت صحية أو مناخية أو طاقية أو اقتصادية، تشكل لحظات مفصلية لإعادة تشكيل موازين القوة والنفوذ، وإعادة ترتيب مواقع الفاعلين داخل النظام الدولي. ومن ثم، لم يعد التعامل مع الأزمات يقتصر على منطق الاحتواء وإدارة الطوارئ، بل أصبح يرتبط بشكل وثيق بالقدرة على تحويل الصدمة إلى فرصة سياسية واستراتيجية.

لقد سادت في الأدبيات التقليدية للعلوم السياسية مقاربة تنظر إلى الأزمات باعتبارها حالات خلل مؤقتة تهدد استقرار النظام، وتستوجب تدخلا استثنائيا يعيد الأمور إلى وضعها السابق. غير أن هذا التصور بات قاصرا عن تفسير ما أفرزته الأزمات الكبرى من تحولات طويلة الأمد في بنية النظام الدولي، وفي مواقع النفوذ، وفي أنماط القيادة العالمية. فالأزمات لم تعد فقط اختبارات لقدرة الدول على الصمود، بل تحولت إلى آليات فعلية لإعادة توزيع القوة، تسمح لبعض الفاعلين بتعزيز مواقعهم، في حين تفضي بالنسبة لفاعلين آخرين إلى تراجع أدوارهم أو فقدان جزء من نفوذهم.

وتبرز هذه الدينامية بوضوح في الأزمات العالمية الأخيرة، حيث أظهرت جائحة كوفيد-١٩، والأزمات الطاقية المتعاقبة، وتداعيات التغير المناخي، أن طريقة إدارة الصدمة لا تقل أهمية عن طبيعة الصدمة ذاتها. فقد نجحت بعض الدول في استثمار هذه الأزمات لتعزيز حضورها الدولي، وتوسيع نفوذها الاقتصادي أو الدبلوماسي، أو إعادة تموضعها داخل سلاسل القيمة العالمية، بينما تحولت دول أخرى إلى ساحات تأثر استراتيجي، بفعل ضعف القدرة المؤسسية، أو هشاشة القرار السياسي، أو محدودية هامش المناورة.

ويكشف هذا الواقع أن الأزمات تشكل فضاءات تنافس سياسي غير معلن، تعاد داخلها صياغة التحالفات، وتختبر نماذج القيادة، وتعاد هندسة العلاقات بين المركز والأطراف. فالدولة التي تمتلك رؤية استراتيجية، وقدرة على اتخاذ القرار في ظروف عدم اليقين، تستطيع تحويل الأزمة إلى أداة لإعادة إنتاج نفوذها، أو حتى لتوسيعه، في حين تصبح الأزمة بالنسبة للدول الأخرى عاملا كاشفا لاختلالاتها البنيوية، ومسرعا لفقدانها لمواقعها داخل النظام الدولي.

وانطلاقا من هذا المعطى، يطرح هذا المقال إشكالية مركزية تتمثل في: **إلى أي حد يمكن اعتبار الأزمات العالمية أدوات لإعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي، بدل النظر إليها كاختلالات ظرفية عابرة؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها: كيف تساهم إدارة الأزمات في تعزيز أو إضعاف النفوذ الدولي للدول؟ وما هي الفوارق بين نماذج إدارة الصدمات الدولية؟ وكيف تتفاعل الأزمات الصحية والمناخية والطاقية مع ديناميات القوة والنفوذ؟ ثم ما هو موقع الدول المتوسطة داخل هذه التحولات، وما هي حدود قدرتها على تحويل الأزمات إلى فرص استراتيجية؟

ويفترض المقال أن الأزمات العالمية تشكل لحظات إعادة ترتيب بنيوي داخل النظام الدولي، وأن الفاعل القادر على إدارة الصدمة بمرونة استراتيجية، وتوظيفها ضمن رؤية سياسية طويلة المدى، يكون أقدر على تعزيز نفوذه مقارنة بالفاعل الذي يكتفي بردود فعل ظرفية أو تقنية. كما يفترض أن الأزمات لا تعيد توزيع النفوذ بشكل تلقائي، بل عبر سياسات واعية، ونماذج تدبير مختلفة، تتراوح بين الاحتواء، والاستغلال، والتحول الاستراتيجي.

ويعتمد المقال مقاربة تحليلية مقارنة، تجمع بين المنهج البنيوي والمنهج المقارن، من أجل تفكيك العلاقة بين الأزمات وإعادة توزيع النفوذ، من خلال تحليل نماذج مختلفة لإدارة الصدمات الدولية. كما يستند إلى دراسة حالات واقعية، ومعطيات كمية وكيفية، قصد إبراز الكيفية التي تحولت بها الأزمات الصحية والمناخية والطاقية إلى أدوات لإعادة ترتيب موازين القوة. وفي هذا السياق، يتم استحضار وضعية الدول المتوسطة، مع الإشارة عند الاقتضاء إلى الحالة المغربية، بوصفها نموذجا لدولة تسعى إلى توسيع هامشها الاستراتيجي داخل نظام دولي يتسم بتعدد الصدمات وتداخلها.

وبذلك، يسعى هذا المقال إلى تجاوز القراءة الاختزالية للأزمات، والانتقال نحو فهم سياسي أعمق يعتبر الصدمة لحظة كاشفة، وفضاء لإعادة إنتاج النفوذ، وآلية لإعادة تشكيل النظام الدولي، بما يسمح بإعادة التفكير في العلاقة بين الأزمات، والقيادة، والقوة في عالم يتسم بعدم اليقين والتقلب المستمر.

المحور الأول: الإطار النظري لتحليل الأزمات كآليات لإعادة تشكيل القوة

١. الأزمات في الفكر السياسي: من منطق الطوارئ إلى منطق التحول البنيوي

تمثل مفهوم الأزمة في الفكر السياسي الكلاسيكي في إطار منطق الطوارئ والاستثناء، حيث تفهم الأزمة بوصفها حدثا غير اعتيادي يهدد استقرار النظام القائم، ويستوجب تدخلا مؤقتا لإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي. وقد ارتبط هذا التصور بفكرة استعادة التوازن، بما يعني ضمنا أن النظام يمتلك قدرة ذاتية على التعافي دون أن تحدث الأزمة تغييرا جوهريا في بنيته أو في موازين القوة داخله.

غير أن التحولات التي عرفها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة أفرزت نمطا جديدا من الأزمات، لم يعد قابلا للاختزال في هذا الإطار التقليدي. فقد باتت الأزمات الصحية والمناخية والطاقية تتسم بالامتداد الزمني، والتأثير المتعدد المستويات، والتداخل مع بنى الاقتصاد والسياسة والأمن، ما يجعلها أقرب إلى مسارات تحول بنيوي منها إلى أحداث طارئة.[١] فالأزمة في هذا السياق لا تنتهي بانتهاء الحدث المباشر، بل تستمر آثارها في إعادة تشكيل السياسات العامة، وأنماط الحوكمة، والعلاقات بين الدول.

ويكشف هذا التحول أن الأزمة تؤدي وظيفة كاشفة، تظهر هشاشة نماذج الحكم القائمة، وحدود القدرات المؤسسية، واختلالات توزيع الموارد والسلطة. لكنها في الوقت ذاته تؤدي وظيفة محفزة، إذ تدفع الفاعلين السياسيين إلى اتخاذ قرارات استثنائية، وإعادة ترتيب الأولويات، واعتماد سياسات لم يكن من الممكن تمريرها في الظروف العادية.[٢] ومن ثم، تصبح الأزمة لحظة مكثفة للسياسة، تتقلص فيها المسافات بين القرار والنتائج، وتتسارع فيها وتيرة التحول.

ويفرض الانتقال من منطق الطوارئ إلى منطق التحول البنيوي إعادة النظر في طبيعة الفعل السياسي أثناء الأزمات. فالدولة التي تتعامل مع الأزمة باعتبارها خللا تقنيا أو ظرفيا، غالبا ما تنحصر تدخلاتها في إجراءات قصيرة الأمد تهدف إلى الاحتواء. أما الدولة التي تدرك الطابع البنيوي للأزمة، فتسعى إلى توظيفها ضمن رؤية استراتيجية أوسع، تسمح لها بإعادة تموضعها داخليا وخارجيا، وإعادة صياغة أدوات نفوذها. ويكشف هذا الفرق أن الأزمة ليست فقط اختبارا للجاهزية، بل اختبارا للقدرة على القراءة السياسية بعيدة المدى.

---

[1] يقصد بالتحول البنيوي هنا التغيرات العميقة التي تمس قواعد اشتغال النظام السياسي أو الدولي، وليس مجرد التعديلات الظرفية أو الإصلاحات المؤقتة.

[2] تشير هذه الوظيفة إلى قدرة الأزمة على تسريع قرارات وسياسات كانت تواجه مقاومة سياسية أو اجتماعية في الظروف العادية.

٢. النفوذ وإعادة الترتيب الدولي في سياق الصدمات الكبرى

يعرف النفوذ في العلاقات الدولية تقليديا باعتباره قدرة الدولة على التأثير في سلوك فاعلين آخرين، سواء عبر الإكراه أو الإقناع أو التحكم في الموارد. غير أن سياق الصدمات الكبرى أعاد صياغة هذا المفهوم، إذ لم يعد النفوذ يقاس فقط بما تمتلكه الدولة من قدرات مادية، بل بما تظهره من كفاءة في إدارة الأزمات، وسرعة في اتخاذ القرار، وقدرة على التكيف مع ظروف عدم اليقين.[٣]

فخلال الأزمات الكبرى، تتراجع أهمية المؤشرات التقليدية للقوة لصالح معايير جديدة، من قبيل المرونة المؤسسية، وفعالية السياسات العمومية، والقدرة على ضمان استمرارية الوظائف الحيوية. وتظهر التجارب المعاصرة أن الدول التي نجحت في إدارة الصدمات بكفاءة استطاعت تعزيز صورتها الدولية، وتوسيع نفوذها السياسي أو الاقتصادي، حتى وإن لم تكن من القوى الكبرى. في المقابل، فقدت دول أخرى ذات قدرات مادية معتبرة جزءا من تأثيرها بسبب سوء التدبير، أو تضارب القرار، أو غياب الرؤية الاستراتيجية.

وتكشف هذه الدينامية أن الأزمات تشكل لحظات إعادة ترتيب غير معلنة داخل النظام الدولي، حيث يعاد تقييم أدوار الفاعلين على أساس أدائهم أثناء الصدمة، لا على أساس موقعهم السابق فقط.[٤] فالأزمة تعمل كآلية فرز سياسي واستراتيجي، تبرز الفاعلين القادرين على القيادة والتأثير، وتضعف مواقع الفاعلين العاجزين عن التكيف أو المبادرة.

كما تسهم الصدمات الكبرى في إعادة تشكيل شبكات التحالف والاعتماد المتبادل، إذ تميل الدول إلى إعادة توجيه شراكاتها نحو الفاعلين الأكثر قدرة على توفير الحماية أو الدعم أو الاستقرار في أوقات الأزمات. ويفضي هذا المسار إلى إعادة هندسة تدريجية لموازين القوة، حيث تتحول بعض الدول إلى مراكز جذب جديدة، بينما تتراجع دول أخرى إلى مواقع هامشية داخل النظام الدولي.

ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تعريف العلاقة بين الأزمات والنفوذ، بحيث لم تعد الأزمة مجرد عامل تهديد، بل أصبحت أيضا أداة لإعادة إنتاج النظام الدولي نفسه. فالدولة التي تحسن إدارة الصدمة لا تكتفي بتجاوز آثارها، بل تستثمرها لإعادة تموقعها داخل النظام الدولي، وتعزيز قدرتها على التأثير في مساراته المستقبلية. ومن ثم، فإن تحليل الأزمات باعتبارها فضاءات لإعادة توزيع النفوذ يتيح فهما أعمق للتحولات الجارية في بنية القوة العالمية.

المحور الثاني: الأزمات الصحية والمناخية كفضاءات لإعادة توزيع النفوذ

١. جائحة كوفيد-١٩: إدارة الأزمة كأداة للنفوذ السياسي والاقتصادي

كشفت جائحة كوفيد-١٩ أن الأزمات الصحية ليست اختبارات تقنية للأنظمة الصحية فحسب، بل ساحات تنافس سياسي لإعادة توزيع النفوذ. فقد تحول الأداء خلال الجائحة إلى معيار عملي لتقييم القدرة القيادية للدول، حيث

---

[3] يستعمل مفهوم الصدمات الكبرى للدلالة على الأزمات واسعة النطاق التي تتجاوز حدود دولة واحدة، وتحدث آثارا متسلسلة على المستوى الإقليمي أو الدولي.

[4] لا يعني إعادة الترتيب غير المعلن وجود اتفاق صريح بين الفاعلين، بل تحولات تدريجية في المواقع والأدوار تفرض بفعل الأداء أثناء الأزمة.

برزت الفوارق بين نماذج إدارة الصدمة من حيث سرعة القرار، وتعبئة الموارد، واستمرارية سلاسل التوريد. وتشير معطيات دولية إلى أن الدول التي نجحت في تأمين الإمدادات الطبية واللقاحات مبكرا استطاعت تقليص الخسائر الاقتصادية واستعادة النشاط بسرعة نسبية، ما انعكس على موقعها التفاوضي في سلاسل القيمة العالمية.

في المقابل، أدى تعثر التنسيق أو الاعتماد المفرط على الخارج إلى إضعاف النفوذ لدى دول أخرى، إذ تحولت إلى متلق للمساعدات بدل فاعل مبادر. وقد أسهمت "دبلوماسية اللقاحات" في إعادة رسم شبكات التحالف، حيث استخدمت بعض الدول فائض الإنتاج أو القدرة اللوجستية لتعزيز حضورها السياسي في مناطق بعينها، ما حول الاستجابة الصحية إلى أداة تأثير غير مباشرة. ويبرز هنا أن النفوذ لم يكن نتيجة للثروة وحدها، بل لمرونة القرار وقدرة الدولة على تحويل الاستجابة إلى سياسة خارجية فاعلة.

ويكشف هذا المسار أن إدارة الأزمة الصحية تعيد توزيع النفوذ عبر ثلاثة مسارات متداخلة: المسار الاقتصادي (استعادة النمو وسلاسل التوريد)، والمسار السياسي (تعزيز الثقة والقيادة)، والمسار الدبلوماسي (بناء الشراكات). ومن ثم، فإن الجائحة مثلت لحظة فرز عملي بين دول قارئة للأزمة كتحول بنيوي، ودول تعاملت معها كطارئ صحي محدود.[٥]

٢. الأزمة المناخية: من تهديد بيئي إلى ورقة قوة سياسية

على خلاف الأزمات الصحية المفاجئة، تتسم الأزمة المناخية بالامتداد الزمني والتراكم، ما يمنح الفاعلين السياسيين هامشا أوسع لتوظيفها في إعادة ترتيب النفوذ. فقد تحول الالتزام بالانتقال الطاقي والتمويل المناخي إلى معيار جديد للقيادة الدولية، حيث استطاعت دول استثمار سياساتها المناخية لتعزيز مكانتها التفاوضية، وجذب الاستثمارات، وإعادة تموضعها داخل سلاسل الطاقة النظيفة.

وتشير تقديرات دولية إلى أن الاستثمارات في الطاقات المتجددة تجاوزت تريليون دولار سنويا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما خلق سباقا على التحكم في التقنيات والمعادن الاستراتيجية المرتبطة بالانتقال الطاقي. وفي هذا السياق، لم تعد القدرة المناخية مسألة أخلاقية أو بيئية فحسب، بل مورد نفوذ يعاد من خلاله تشكيل العلاقات بين الشمال والجنوب، حيث بات التمويل والتكنولوجيا المناخية أدوات تفاوضية تؤثر في شروط الشراكة والتنمية.

كما أفرزت الأزمة المناخية دينامية جديدة لإعادة توزيع الأدوار، إذ برزت دول متوسطة استطاعت تحويل التزاماتها المناخية إلى رافعة سياسية واقتصادية عبر مشاريع كبرى في الطاقات النظيفة وربطها بأجندات إقليمية. وفي المقابل، واجهت دول أخرى تآكلا في نفوذها بسبب بطء التحول أو الاعتماد المفرط على نماذج طاقية تقليدية، ما قلص قدرتها على التأثير في قواعد الحوكمة المناخية العالمية.

ويظهر هذا التحليل أن الأزمة المناخية تعمل كأزمة "بطيئة" لكنها عميقة الأثر، تعيد توزيع النفوذ عبر الزمن، وتكافئ الفاعلين القادرين على التخطيط طويل المدى وبناء تحالفات حول التكنولوجيا والتمويل والمعايير. ومن ثم، فإنها تمثل فضاء مركزيا لإعادة هندسة موازين القوة، لا مجرد تهديد بيئي يتطلب استجابة تقنية.[٦]

---

[5] تستعمل هنا عبارة "دبلوماسية اللقاحات" للدلالة على توظيف أدوات الاستجابة الصحية (الإنتاج، التوزيع، الدعم اللوجستي) لتعزيز العلاقات السياسية وبناء النفوذ خلال الجائحة.

[6] يقصد بالأزمة المناخية "البطيئة" تلك التي تتراكم آثارها تدريجيا، بما يسمح بتحويلها إلى مجال تنافسي طويل الأمد لإعادة توزيع الأدوار والنفوذ.

المحور الثالث: الأزمات الطاقية وإعادة هندسة موازين القوة الدولية

١. الأزمات الطاقية كأداة ضغط جيوسياسي

أظهرت الأزمات الطاقية المتعاقبة أن الطاقة لم تعد مجرد مورد اقتصادي، بل تحولت إلى أداة ضغط جيوسياسي فعالة تستعمل لإعادة ترتيب التحالفات وموازين النفوذ. فقد كشفت صدمات الإمداد وارتفاع الأسعار خلال السنوات الأخيرة أن التحكم في مصادر الطاقة، أو في مسارات نقلها، يمنح الدول قدرة تفاوضية تتجاوز بكثير وزنها العسكري أو الديمغرافي. وتشير معطيات دولية إلى أن تقلبات أسعار الطاقة ساهمت بشكل مباشر في إعادة توجيه سياسات عدد من الدول الصناعية، سواء من حيث تنويع الشركاء أو تسريع الانتقال نحو بدائل أقل هشاشة.

في السياق الأوروبي، أدت الصدمة الطاقية إلى إعادة صياغة العلاقة بين الأمن والاقتصاد، حيث تحولت الطاقة إلى مسألة سيادية بامتياز. وقد دفعت هذه الأزمة إلى تسريع بناء بنى تحتية جديدة للغاز المسال، وإبرام شراكات بديلة، ما أفضى إلى إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل سوق الطاقة العالمية. وفي المقابل، وجدت دول تعتمد بشكل كبير على مورد واحد نفسها أمام ضغوط سياسية واقتصادية حدت من هامش مناورتها الاستراتيجية.

أما في آسيا، فقد كشفت الأزمات الطاقية عن تنافس حاد على تأمين الإمدادات طويلة الأمد، حيث باتت الاتفاقيات الطاقية جزءا من استراتيجيات النفوذ الإقليمي. ويبرز هنا أن الطاقة تستعمل كأداة مزدوجة: وسيلة ضغط على الخصوم، ورافعة لتعزيز الشراكات مع الحلفاء، بما يعكس تحول الأزمات الطاقية إلى ساحات صراع غير مباشر على إعادة هندسة القوة.

٢. قراءة مقارنة في سياسات إدارة الصدمات الطاقية: فرص وحدود الدول المتوسطة

تظهر المقارنة بين نماذج إدارة الصدمات الطاقية أن الدول لا تتأثر بالأزمات بالدرجة نفسها، بل تختلف النتائج باختلاف السياسات المعتمدة. فالدول التي استثمرت مبكرا في تنويع مصادرها، وتطوير الطاقات المتجددة، وبناء احتياطيات استراتيجية، استطاعت تحويل الأزمة إلى فرصة لتعزيز نفوذها التفاوضي، وجذب استثمارات جديدة، وتقليص تبعيتها الخارجية. وتشير تقديرات حديثة إلى أن الدول التي رفعت حصة الطاقات المتجددة في مزيجها الطاقي خلال العقد الأخير كانت أقل عرضة لتقلبات الأسعار، وأكثر قدرة على الحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

في هذا السياق، يبرز وضع الدول المتوسطة باعتباره الأكثر قابلية لتحويل الأزمة إلى فرصة. فهذه الدول لا تمتلك في الغالب فائضا طاقيا ضخما، لكنها تمتلك هامش مناورة استراتيجي يسمح لها بالتحرك بين الشراكات، وتوظيف موقعها الجغرافي، واستثمار التحولات العالمية. ويظهر هذا بوضوح في حالة المغرب، الذي واجه تحديات مرتبطة بتقلبات أسواق الطاقة العالمية، لكنه في المقابل سعى إلى إعادة تموقعه عبر تسريع الاستثمار في الطاقات المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية والريحية، وتقليص درجة الارتهان للمصادر التقليدية.

وقد مكن هذا التوجه المغرب من تعزيز صورته كشريك موثوق في قضايا الانتقال الطاقي، وجذب استثمارات دولية في مشاريع استراتيجية، ما حول جزءا من الضغط الطاقي إلى رافعة نفوذ اقتصادي ودبلوماسي. كما أسهم الموقع الجغرافي للمملكة، وانخراطها في مشاريع ربط إقليمي، في تعزيز دورها داخل شبكات الطاقة العابرة للحدود، بما يمنحها هامش تأثير يتجاوز وزنها الطاقي الصرف.

غير أن هذه الفرص لا تلغي وجود حدود بنيوية، إذ تظل قدرة الدول المتوسطة على تحويل الأزمة إلى نفوذ رهينة بعوامل عدة، من بينها استدامة السياسات، ونجاعة الحكامة، والقدرة على تعبئة التمويل، ومواكبة التحولات

التكنولوجية. ويكشف هذا المعطى أن الأزمات الطاقية لا تعيد توزيع النفوذ تلقائيا، بل تفعل ذلك عبر سياسات واعية قادرة على تحويل الصدمة إلى مسار استراتيجي طويل الأمد.[٧]

المحور الرابع: إدارة الأزمات بين فقدان النفوذ وإعادة إنتاجه – قراءة مقارنة

١. نماذج سياسية لإدارة الصدمات الدولية: من الاحتواء إلى التحول الاستراتيجي

تظهر المقارنة بين تجارب الدول في مواجهة الأزمات العالمية أن نتائج الصدمات لا تتحدد بطبيعة الأزمة وحدها، بل أساسا بنموذج إدارتها سياسيا. ويمكن التمييز، على هذا الأساس، بين ثلاثة نماذج رئيسية لإدارة الصدمات الدولية، تختلف في منطلقاتها ونتائجها على مستوى النفوذ.

يقوم نموذج الاحتواء على التعامل مع الأزمة باعتبارها تهديدا مؤقتا، يستوجب إجراءات سريعة تهدف إلى تقليص الخسائر وإعادة الاستقرار دون المساس بالبنية العامة للسياسات. ورغم أن هذا النموذج يسمح بتجاوز الصدمة في المدى القصير، إلا أنه غالبا ما يفضي إلى استنزاف النفوذ على المدى المتوسط، لأن الدولة تعود إلى الوضع السابق دون تحسين موقعها داخل النظام الدولي. وتظهر التجارب أن الاقتصار على منطق الاحتواء يجعل الدولة فاعلا متلقيا للتغيرات بدل أن تكون مساهمة في توجيهها.

في المقابل، يعتمد نموذج الاستغلال على توظيف الأزمة لتعزيز مكاسب ظرفية، سواء عبر الضغط السياسي، أو إعادة التفاوض حول شروط الشراكات، أو توسيع النفوذ في مجالات محددة. ويتيح هذا النموذج تحقيق مكاسب سريعة، لكنه يحمل في طياته مخاطر بنيوية، إذ قد يؤدي إلى توترات طويلة الأمد، أو إلى فقدان المصداقية الدولية، خاصة إذا ارتبطت إدارة الأزمة بمنطق أحادي أو قصير النظر.

أما نموذج التحول الاستراتيجي، فيقوم على اعتبار الأزمة لحظة إعادة توجيه شاملة للسياسات، تستثمر فيها الصدمة لإصلاح الاختلالات البنيوية، وبناء قدرات جديدة، وإعادة تموضع الدولة داخل شبكات النفوذ العالمية. ويعد هذا النموذج الأكثر كلفة في المدى القصير، لكنه الأكثر قدرة على إنتاج نفوذ مستدام، لأنه يربط إدارة الأزمة برؤية طويلة الأمد، ويحول الصدمة إلى نقطة انطلاق لمسار جديد.[٨]

وتبرز هذه النماذج أن إدارة الأزمات ليست مسألة تقنية، بل خيارا سياسيا يعكس تصور الدولة لمكانتها ودورها داخل النظام الدولي. فالنموذج المعتمد يحدد ما إذا كانت الأزمة ستفضي إلى فقدان النفوذ، أو إلى إعادة إنتاجه، أو حتى إلى توسيعه.

٢. موقع الدول المتوسطة في دينامية إعادة توزيع النفوذ

تكتسي مسألة الدول المتوسطة أهمية خاصة في تحليل العلاقة بين الأزمات وإعادة توزيع النفوذ، لأن هذه الدول غالبا ما تكون الأكثر تأثرا بالصدمات، لكنها في الوقت ذاته تمتلك هامش مناورة يسمح لها بتحويل الأزمة إلى

---

[7] يقصد بإدارة الصدمات الطاقية مجموع السياسات التي تعتمدها الدولة للتعامل مع اضطرابات الإمداد أو الأسعار، بما يشمل التنويع، وبناء الاحتياطيات، وتسريع الانتقال الطاقي، وإعادة توجيه الشراكات الدولية.

[8] يقصد بنموذج التحول الاستراتيجي توظيف الأزمة لإحداث تغييرات هيكلية في السياسات والقدرات، بدل الاكتفاء بإجراءات ظرفية أو مكاسب قصيرة الأمد.

فرصة. فالدول المتوسطة لا تتحكم في قواعد النظام الدولي، لكنها قادرة على استغلال لحظات السيولة التي تخلقها الأزمات لإعادة تموقعها، إذا ما توفرت لها رؤية استراتيجية واضحة.

وتظهر المقارنة أن الدول المتوسطة التي تعتمد نموذج التحول الاستراتيجي تميل إلى تعزيز نفوذها النسبي، من خلال تنويع شراكاتها، والانخراط في قضايا عالمية جديدة، وبناء صورة دولية قائمة على المصداقية والمرونة. في المقابل، تواجه الدول التي تكتفي بنموذج الاحتواء خطر الانزلاق إلى الهامش، حيث تتحول إلى ساحات تأثر بالقرارات الدولية بدل أن تكون فاعلا فيها.

وفي هذا الإطار، تبرز الحالة المغربية كنموذج لدولة متوسطة تسعى إلى توسيع هامشها الاستراتيجي في سياق دولي متعدد الأزمات. فاختيار الاستثمار في الطاقات المتجددة، والانخراط في القضايا المناخية، وتطوير شراكات متعددة الاتجاهات، يعكس محاولة لتحويل الأزمات الطاقية والمناخية إلى رافعات نفوذ دبلوماسي واقتصادي. كما أن إدارة الصدمات من خلال تنويع الشركاء، بدل الارتهان لمحور واحد، يمنح الدولة المتوسطة قدرة أكبر على المناورة في بيئة دولية غير مستقرة.

غير أن نجاح هذا المسار يظل مشروطا بعدة عوامل، من بينها استمرارية السياسات، ونجاعة الحكامة، والقدرة على المواءمة بين الاعتبارات الداخلية والرهانات الخارجية. ويظهر هذا المعطى أن الدول المتوسطة ليست محكومة بالهشاشة، لكنها ليست محصنة تلقائيا من فقدان النفوذ، بل يتوقف موقعها على كيفية إدارتها للأزمات باعتبارها لحظات سياسية مفصلية.

ويفضي هذا التحليل إلى أن الأزمات العالمية تعيد توزيع النفوذ بطريقة غير خطية، حيث لا تكافئ الحجم أو القوة المادية فقط، بل تكافئ القدرة على القراءة الاستراتيجية، والمرونة السياسية، والاستثمار طويل المدى في التحول. ومن ثم، فإن موقع الدولة داخل النظام الدولي لم يعد ثابتا، بل أصبح قابلا لإعادة التشكيل مع كل صدمة كبرى، وفق النموذج الذي تعتمده في إدارتها للأزمات.

منهج البحث وإجراءاته:

يعتمد هذا البحث مقاربة تحليلية مقارنة، تستهدف فهم العلاقة بين الأزمات العالمية وإعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي، من خلال تجاوز المقاربات الوصفية التي تختزل الأزمات في كونها اختلالات ظرفية. وقد تم اختيار المنهج المقارن لكونه الأقدر على إبراز الفوارق بين نماذج إدارة الصدمات الدولية، وتفسير تباين نتائجها على مستوى النفوذ السياسي والاقتصادي.

ويرتكز البحث، من جهة أولى، على المنهج البنيوي، من خلال تحليل الأزمات باعتبارها لحظات كاشفة لاختلالات كامنة في بنية النظام الدولي وفي قدرات الدول. ويستعمل هذا المنهج لفهم كيف تسرع الصدمات مسارات كانت قائمة مسبقا، مثل التحول الطاقي، أو إعادة توجيه سلاسل التوريد، أو صعود فاعلين جدد. ومن جهة ثانية، يستند البحث إلى المنهج التحليلي، عبر تفكيك السياسات العمومية والاستراتيجيات الدولية المعتمدة في مواجهة الأزمات الصحية والمناخية والطاقية.

كما يوظف البحث أدوات المقارنة النوعية بين حالات دولية مختلفة، مع التركيز على كيفية إدارة الصدمة، وليس فقط على نتائجها الظاهرة. ويعتمد في ذلك على تحليل معطيات كمية (مؤشرات، نسب، اتجاهات عامة) ومعطيات كيفية (خطابات سياسية، سياسات معلنة، خيارات استراتيجية). ويدرج البحث الحالة المغربية في هذا

الإطار المقارن، بوصفها مثالا لدولة متوسطة تحاول توسيع هامشها الاستراتيجي عبر توظيف الأزمات ضمن رؤية طويلة المدى، دون تحويلها إلى حالة استثنائية أو نموذج معياري.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

أفضى التحليل المقارن إلى جملة من النتائج الأساسية. وأبرز هذه النتائج أن الأزمات العالمية لم تعد تمثل مجرد لحظات اختلال مؤقت، بل تحولت إلى آليات فعلية لإعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي. فقد بين البحث أن طريقة إدارة الصدمة تعد عاملا حاسما في تحديد ما إذا كانت الدولة ستخرج من الأزمة أكثر نفوذا، أو أقل تأثيرا.

كما أظهر البحث أن النفوذ في سياق الأزمات لم يعد مرتبطا أساسا بحجم القدرات المادية، بل بمرونة القرار السياسي، ونجاعة الحكامة، والقدرة على تحويل الصدمة إلى مسار استراتيجي. وأكدت الحالات المقارنة أن الدول التي اعتمدت نموذج التحول الاستراتيجي كانت الأكثر قدرة على تعزيز موقعها الدولي، مقارنة بالدول التي اكتفت بمنطق الاحتواء أو الاستغلال الظرفي.

ومن النتائج المركزية كذلك أن الدول المتوسطة تمتلك هامشا حقيقيا لإعادة التموقع خلال الأزمات، شريطة توفر رؤية واضحة، واستمرارية في السياسات، وقدرة على تنويع الشراكات. ويبرز في هذا السياق أن الأزمات لا تعيد إنتاج الهيمنة بشكل آلي، بل تفتح مجالا لإعادة ترتيب الأدوار، ولو بشكل نسبي وتدريجي.

ثانيا: التوصيات

انطلاقا من هذه النتائج، يقترح البحث عددا من التوصيات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي:

- ضرورة إدماج إدارة الأزمات ضمن الرؤى الاستراتيجية طويلة المدى، وعدم التعامل معها كملفات طارئة أو تقنية معزولة.
- تشجيع الدول، خاصة المتوسطة، على الانتقال من منطق الاحتواء إلى منطق التحول الاستراتيجي، عبر استثمار الأزمات لإصلاح الاختلالات البنيوية.
- تعزيز المرونة المؤسسية والحكامة متعددة المستويات، بما يسمح بتحويل الصدمات إلى فرص لإعادة التموضع الدولي.
- توسيع هامش التنويع في الشراكات الدولية، تفاديا لتحول الأزمات إلى أدوات ضغط تفقد الدولة استقلال قرارها.
- بالنسبة للمغرب، يوصي البحث بمواصلة توظيف الأزمات الطاقية والمناخية ضمن رؤية استراتيجية تعزز موقعه كفاعل موثوق داخل محيطه الإقليمي والدولي.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن الأزمات العالمية تشكل أحد المحركات الأساسية للتحول في بنية النظام الدولي، وأنها لم تعد مجرد اختبارات ظرفية لقدرة الدول على الصمود، بل لحظات سياسية مفصلية يعاد خلالها توزيع النفوذ وإعادة ترتيب الأدوار. فقد بين التحليل أن الأزمات الصحية والمناخية والطاقية تعمل كآليات فرز استراتيجي، تكافئ الفاعلين القادرين على القراءة السياسية بعيدة المدى، وتضعف مواقع الفاعلين الذين يكتفون بردود فعل قصيرة الأمد.

كما أظهر البحث أن النفوذ في عصر الأزمات أصبح مرتبطا بالقدرة على إدارة الصدمة أكثر من ارتباطه بتراكم القوة التقليدية، وأن الدول المتوسطة تمتلك فرصا حقيقية لإعادة التموقع داخل النظام الدولي، إذا ما أحسنت استثمار لحظات السيولة التي تخلقها الأزمات. وفي هذا السياق، لا تعد الأزمات تهديدا بقدر ما تمثل اختبارا للقيادة، والحكامة، والرؤية الاستراتيجية.

وبذلك، يدعو البحث إلى تجاوز القراءة الاختزالية للأزمات، والانتقال نحو مقاربة سياسية تعتبر الصدمة لحظة لإعادة إنتاج النفوذ، وإعادة تشكيل العلاقات الدولية. كما يفتح آفاقا بحثية مستقبلية لدراسة العلاقة بين الأزمات والقيادة العالمية، ودور الدول المتوسطة في نظام دولي يتسم بتعدد الصدمات وتزايد عدم اليقين.

لائحة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- أحمد، أحمد يوسف. (٢٠٢١). تحولات النظام الدولي في زمن الأزمات. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- إدريس، محمد السعيد. (٢٠٢٠). الأزمات الدولية وإعادة تشكيل موازين القوة. دار نهضة مصر.
- بلقزيز، عبد الإله. (٢٠٢٢). الدولة في زمن الأزمات العالمية. المركز الثقافي العربي.
- بلقزيز، عبد السلام. (٢٠١٩). العولمة والأزمات البنيوية للنظام العالمي. دار توبقال للنشر.
- فرحات، محمد فايز. (٢٠٢٢). القوة والنفوذ في السياسة الدولية المعاصرة. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
- فرج، سمير. (٢٠٢٠). إدارة الأزمات الدولية: مقاربات استراتيجية. دار المعارف.
- نافعة، حسن. (٢٠٢١). العلاقات الدولية في عالم مضطرب. مكتبة الشروق الدولية.

2. التقارير والمؤسسات:

- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). المغرب والتحولات الجيوسياسية العالمية. الرباط.

1. **Books:**

- Beck, U. (2009). World at Risk. Polity Press.
- Nye, J. S. (2011). The Future of Power. PublicAffairs.

2. **Reports (Organizations):**

- International Energy Agency. (2023). World Energy Outlook 2023. IEA Publications.
- OECD. (2022). Building Resilience in Times of Global Shocks. OECD Publishing.
- United Nations Development Programme. (2024). Human Development Report 2023–2024. UNDP.
- World Bank. (2022). Global Economic Prospects: Crisis, Recovery and Power Shifts. World Bank.
- World Economic Forum. (2023). Global Risks Report 2023. WEF.